

شباط / فبراير 2016

مفهوم الإعاقة (الحركية، البصرية، السمعية، العقلية) ومعاييرها في المجتمع العربي

مفهوم الإعاقة أم إعاقة المفهوم

ماهر اختيار، طارق ترأس، ومروى بن حرز الله*

مقدمة

إنَّ حالة الاضطراب التي عاشتها وتعيشها معظم الدول العربية، والتي تمثَّلت بدايةً بمظاهرات تندد بالوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي السائد، أو بمسيرات تُؤيد سياسة الأنظمة القائمة، تمهِّد، نظرياً وعلى المدى القريب أو البعيد، لبناء ركائز مرحلةٍ سياسيَّةٍ جديدةٍ ذات توجهات أكثر انفتاحاً، مقارنةً بالمراحل السابقة أو حتى الراهنة. ومع أن هناك دراسات بدأت، وما تزال تناقش حالة الاضطراب هذه، فإنَّها قلَّت من أهمية "فئة" صامتة، قابعة في ظلال مجتمعاتنا العربيَّة لأسباب عديدة. إنَّها فئة صامتة، وصمتها هذا، يعود إلى افتقارها أدوات تساعد على جذب انتباه الناس حيال موقفها الرفض أو المؤيد لهذه الأنظمة العربيَّة القائمة أو لتلك التي هي في طور التغيير. لم تمتلك حتى الآن هذه "الفئة" فرصةً حقيقيَّةً تسمح لها بتوضيح مطالبها والتحدُّث عن احتياجاتها، فقد تمَّ تجاهل حالة أفرادها الذين هم في حالة إعاقة. وما تزال الضبابيَّة تسيطر على تعاريف مفهوم الإعاقة، وعلى تبيان حالتهم وشرح إمكانياتهم وقدراتهم. كما يشوب النصوص والأدبيات الثقافيَّة والسياسيَّة والقانونيَّة حيال هؤلاء الأفراد وحيال حقوقهم وواجباتهم التماس وغموض. في المقابل، نلاحظ بأنَّ حالة الظل التي تعيشها هذه "الفئة" الصامتة ليست نابعة من فقرها المادي، ولا من انتمائها الطبقي أو من مولدها الإثني أو الطائفي، وإنما هي نتيجة لغياب أو تغييب بنى مؤسسيَّة عربيَّة (طبيَّة واجتماعيَّة واقتصاديَّة وقانونيَّة وسياسيَّة) قادرة على مناقشة المعايير التي من خلالها تُعرَّف الإعاقة، وتوضِّح مَنْ هو، فعلياً، الشخص "المعاق". ولعل دراسة هذه المعايير وتبسيط الضوء على بعض جوانبها يمثِّل الخطوة الأولى باتجاه تأسيس عدالةٍ اجتماعيَّةٍ تحضن جميع المواطنين من دون استثناء.

تتمثِّل الفكرة الأكثر إشكاليَّة وراهنية وإلحاحاً، والتي شجَّعتنا على إنجاز هذا البحث في محاولة الإجابة عن الأسئلة التالية: ما هي المعايير التي من خلالها يتم التمييز بين إنسان طبيعيٍّ وآخر غير طبيعيٍّ؟ وماذا يعني شخص "طبيعيٍّ"؟ ما هو تعريف الإعاقة؟ وما تعريف الإنسان الطبيعيٍّ أو السويِّ أو العاديِّ، وذلك الذي يُنظر إليه على أنه غير سويِّ أو غير عاديِّ؟

* تمَّ إنجاز هذا البحث بفضل منحةٍ من مركز مبادرة الإصلاح العربي، قام بإنجازه (د. ماهر اختيار، طارق ترأس، ومروى بن حرز الله). سيتم قريباً نشر البحث بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربيَّة

خلال محاولتنا الإجابة عن هذه الأسئلة كان من الأهمية بمكان مناقشة أفكار مرتبطة باختلاف نمط حياة الأشخاص في حالة إعاقة مثل: الاستقلالية، والقدرة على الإنتاج، ومسائل تتعلق بالاندماج، وفكرة الاختلاف والاعتراف. وقد كان الوسط الاجتماعي والثقافي الحاضنان لهؤلاء الأشخاص موضع دراسة ومناقشة ضمن صفحات البحث. وسعيًا منا إلى تقديم دراسة عميقة بشأن هذه الأفكار، وإلى إنتاج مقارنة فكرية موضوعية، فإننا اعتمدنا في قراءتنا على عدد من المراجع الأجنبية والعربية، وعلى الكثير من الأبحاث والمقالات المنجزة من قبل باحثين عرب. وقد أضافت الدراسات الميدانية التي أجريناها في عدد من الدول العربية (سورية، وتونس، والكويت) شهادات غنية، وتجارب قدمت دلالات تدحض أو تعزز من الفرضيات التي عملنا عليها.

بعد إنجاز البحث، وجّه إلينا بعض الخبراء تساؤلات من قبيل: لماذا هذا البحث وليس بحثاً آخر؟ وما كان هدف القائمين عليه؟ وما الفائدة المرجوة من إنجازها؟

لقد بدا ويبدو لنا المعيار - الذي يسمح بتقطيع أفراد المجتمع وتصنيفهم إلى أشخاص سليمين وآخرين غير سليمين - كما لو أنه آلية تصطبغ بجانب ديكتاتوري مُقنّع. إنها آلية تعمل على سجن بعض الأشخاص داخل هوية جامدة، متجاهلة مسألة أن هوية الإنسان متنوعة ومتعددة الجوانب، وهي قابلة للتغيير والتطوير بفضل الأمل والطموح اللذين يرافقان سلوك صاحبها وأفكاره. إذًا، تنتبأ معاييرنا بمستقبل الأفراد الذين هم في حالة إعاقة، وتعمل على ترسيخ إعاقتهم التي يعانون منها من خلال العرقلة - المباشرة أو غير المباشرة - لمشاريعهم التي هي في عالم الإمكان. فعبر تصنيفهم ضمن فئات ضيقة، تعمل هذه المعايير على هدم كل ما هو ممكن لدى هؤلاء الأفراد. إنَّ هذه الحالة هي التي حفرتنا على العمل على هذا البحث واقترح أفكار قد تساعد في الثورة على ديكتاتورية معايير تفرض حواجز بين فئات المجتمع الواحد، معلنة وجود نمط واحد فقط من الحياة الطبيعية أو النموذجية، وأن من يخالفه هو إنسان غير طبيعي أو إنسان غير عادي.

فصول البحث وأهم محاوره وأفكاره

لقد عملنا على تقسيم البحث إلى خمسة فصول، فكان عنوان الفصل الأول "تعريف الإعاقة وإشكالية معاييرها". وجدنا أن مفهوم الإعاقة يشمل - بحسب التعاريف السائدة ضمن الكتب والأبحاث العربية، وبحسب المراكز التي تعنتي بأشخاص في حالة إعاقة - كل شخص ليس لديه اكتفاء ذاتي، ويجد نفسه في حاجة مستمرة إلى معونة الآخرين، ويتسع هذا المفهوم لكي يشمل أيضاً الأشخاص الذين يجدون صعوبة في التكيف مع الوسط الذي يعيشون فيه. كما يتضمن هذا المفهوم أشخاصاً محدودي الإنتاجية، وذلك لوجود عتبات أو حدود لا يستطيعون تجاوزها أو بلوغها. بالمقابل، وبعد مناقشتنا لهذه التعاريف لاحظنا أن العناصر الواردة فيها غير واضحة وغير دقيقة. فالاستقلالية، والقدرة على التكيف، والقدرة على الإنتاج، والنجاح في تحطّي حدود ما، كلها عناصر نسبية التعيين في سلوك الأفراد، وفي طريقة حياتهم ونمطها. ويمكن القول، في الوقت ذاته وفي العديد من الحالات، إنَّها عناصر تكاد تشمل جميع الأفراد، سواءً من أطلق عليهم صفة "الأسوياء" أو أولئك الذين يُصنّفون ضمن دائرة "المعاقين". وقد اقترحنا مصطلح "شخص في حالة إعاقة" وحاولنا البرهنة على معقوليته من خلال دراسة المعيار وتمييزه عن اللا المعيار، ومن هو الشخص الطبيعي أو غير الطبيعي السليم أو غير السليم.

لقد نقلنا، في هذا الصدد، أفكاراً مهمة لـ جورج كانغيوم الذي ناقش بعمق الحدود الفاصلة بين الطبيعي والمرضي، وبرهن على تعددية الأبعاد التي يتضمنها المعيار أو اللا المعيار. كما أكد على تنوع معنى ما هو طبيعي وما هو غير طبيعي بحسب الظروف والوظائف الخاصة والمرتبطة بجسم كل إنسان وبقدراته النفسانية والعقلية. فمن ضمن ما أكد عليه أن ما هو معياري بالنسبة لكائن طبيعي في ظروف معطاة ومحددة، قد يكون مرضاً في ظرف آخر وحالة أخرى. وإن الشخص ذاته هو من يحكم على حالته، لأنه هو الذي يعاني في اللحظة التي يشعر فيها بعدم استقرار وظائف جسمه. ومن ضمن الأفكار التي ناقشناها طولاً في هذا الفصل فكرته القائلة: لا يمكن تقدير ما هو لا طبيعي أو لا معياري إلا بموجب علاقة. أي لا يمكن وصف إنسانٍ مريضٍ أو حاملٍ لإعاقةٍ معينة بأنه غير طبيعي أو غير عاديٍ لسببٍ بسيطٍ وواضحٍ وهو أن ما هو غير طبيعي ينشأ ويتطور بمقتضى ظروف وشروط محددة، وبمقتضى علاقة واضحة مع الوسط البيئي والاجتماعي والثقافي الذي يعيش فيه هذا الإنسان.

لقد استنتجنا أنه لا ينبغي القول إن فلاناً من الناس معاق، وإنما هو في حالة إعاقة، أي في حالة إعاقة ناتجة عن سياق سيء الشروط والظروف أو ناتجة عن علاقة مع محيط يعمل على زيادة العوائق والحواجز التي تواجه حامل الإعاقة بدلاً من التخفيف منها. إذاً، لا يمكن تعميم معيار الصحة والمرض أو معيار التوازن واللا توازن أو معيار المألوف وغير المألوف تعميمياً اعتبارياً شاملاً لجميع حالات الناس، لأن قواعد المعايير نسبية في صدق مضمونها، ونسبية، أيضاً، في عكسها لحالة الأفراد والمجتمعات، وبالتالي ما تقترحه وما تتضمنه من أحكام وقيم هو احتمالي في تطبيقه وفي نتائجه.

ناقشنا، في رحاب الفصل الثاني والمعنون الإنسان في حالة إعاقة ما بين مرض واضطراب، وصحة واستقرار، الحدود الفاصلة وتلك المشتركة بين المرض والإعاقة، واقتباسنا العديد من الأفكار والتجارب وحالات أشخاص في حالة مرض أو إعاقة، وقد توصلنا إلى نتيجة مفادها: إذا كانت المؤسسة الطبية قد قدمت كل ما هو متاح لديها من أدوات، ومعرفة، وحلول إزاء الأمراض والإعاقات، فهذا لا يعني مطلقاً أنها غير مؤهلة لإحداث قطيعة مع نظرياتها السابقة وإيجاد حلول تتخطى معارفها وأدواتها الطبية وعتبتها الراهنة. أما وقوف هذه المؤسسة عاجزة بشأن بعض الإعاقات الوظيفية والعضوية والحسية والعقلية الشديدة فهذا لا يدل على عجز دائم، وإنما هو فشل مؤقت مردّه محدودية أنموذج المعرفة الطبية الحاضرة والمستقبلية لها (الإعاقات). ولكن نماذج المعرفة الطبية قابلة للتعديل والتغيير بفضل عمل الإنسان المتواصل، وبفضل إصراره على البحث عن الجديد، وعلى تجاوز كل ما هو قديم ومستهلك وذو نتائج هزيلة لا تلبية احتياجاته الحاضرة.

وقد ناقشنا الكثير من الأفكار المهمة على مدار صفحات الفصل الثالث "الأشخاص في حالة إعاقة ما بين هيمنة الماضي ولا عدالة الحاضر". فبعد عرضنا للشهادات واللقاءات التي أجريناها في سورية والكويت وتونس والمغرب، واقتباسنا لشهادات موجودة ضمن كتب وأبحاث عربية، لاحظنا مدى حضور عبارات دينية ضمن أحاديثهم وأثناء التعبير عن تجاربهم، ولمسنا مدى أهمية بعض الاعتقادات التي تدعم استمرار الأشخاص في حالة إعاقة وتعزز من صبرهم على المعاناة شبه اليومية. بالمقابل، كان من الواضح أن أغلب من اطلعنا على تجاربهم لجؤوا بدايةً إلى الأطباء، واستشاروا المعرفة الطبية وأدواتها ووسائل علاجها. وعندما علموا أن لكل معرفة حدود وعتبات، وأن الطب لا يمتلك عصا سحرية تنتج المستحيلات، فإنهم بحثوا عن ميدان آخر يهب الأمل بإمكانية بلوغ غد أفضل. ونقصد بذلك ميدان الأديان والاعتقادات السائدة والذي يتضمن

أفكاراً مثل: إن الإعاقة قدرٌ مكتوبٌ، ومن كتبها يستطيع مجيها. وإن الإعاقة تتضمن حكماً ما، وامتحاناً لصاحبها ولأهله، وأن الصبر والمصابرة على ظروفها القاسية يمهدان لحياة أفضل لا تشبه حياتنا المحسوسة، حياةً ملونةً بالسكينة والطمأنينة وغياب الألم.

لقد أكدنا في نهاية هذا الفصل على أنه من الممكن أن يؤدي هذا الاعتقاد دوراً فعّالاً ومفيداً لصاحبه، وخاصةً عندما يبقى هذا الاعتقاد في الميدان الشخصي. لكن عندما يقتبس بعض الباحثين العرب- عرضنا في بحثنا أمثلة متعددة- نصوصاً تتضمن اعتقادات من هذا القبيل، ويقومون بتوظيفها في حديثهم عن الإعاقة وعن حاملها، ثم يضيفون أفكاراً تتحدث عن الميزات التي يتمتع بها "الأشخاص في حالة إعاقة"، وعن إسقاط العديد من الواجبات الدينية عن كاهل "المعاقين"، فإن الأمر يتخذ منحى آخر، ويصبح عائقاً في وجه هؤلاء الأشخاص، ومُعيقاً لتطور مجتمعهم الفكري والتقني، كما يفرض قيوداً- بشكلٍ غير مباشر- على الأبحاث العلمية الساعية إلى إيجاد حلولٍ جديّةٍ حيال معاناتهم. عند هذه النقطة لاحظنا وجود نقطة التقاء بين النصوص الدينية التي تُسقط عدداً من الواجبات عن "الأشخاص في حالة إعاقة"، لأنها تفترض مسبقاً وجود قصور حركي و/أو نفسي و/أو عقلي لديهم، وبين النظرة الاجتماعية السائدة التي تعتقد أن كل معاق هو حتماً قاصرٌ، وربما عاجزٌ عن فعل ما يستطيع الآخرون فعله.

بعد مناقشة ثلاثة فصول آنفة الذكر، توصلنا إلى نتيجة مفادها أننا إذا أردنا البحث عن حلٍ ممكنٍ من أجل الخروج من هيمنة الماضي وظلم الحاضر، فإننا لن نحوزه ونحن منتظرون، بشكلٍ سلبيٍّ، تطور المعرفة الطبيّة، ولن ندرك هذا الحل من خلال دعوتنا إلى حذف أو نفي هذه النصوص الدينية. وإنما ينبغي علينا إعادة تعريف مفهوم الإعاقة، ومناقشة معاييرها تمهيداً لإحداث تغيير في ميدان القوانين المتعلقة بحقوق "الأشخاص في حالة إعاقة" والواجبات المنوطة بهم بوصفهم مواطنين يعيشون تحت سقف وطن واحد. من هنا عملنا مع فريق البحث على مناقشة الفصل الرابع: **التصنيف: من ضرورة إدارية إلى اختزال الهوية.**

لقد استنتجنا من خلال قراءتنا للعديد من الدراسات العربية والأجنبية مدى إشكالية خطوة التصنيف، ولمسنا كيف تُنتج هذه الخطوة ظواهر معقدة على مستويات عدّة (شخصية، ومؤسسية، واجتماعية). يتمثل مصدر هذه الإشكالية في التناقض الموجود، من جهة أولى، بين تصنيف إداريٍّ أو قانونيٍّ أو طبيٍّ يبدو جامداً وثابتاً، ولكنه يهدف- في الوقت ذاته- إلى معالجة المشكلات المتولّدة عن الإعاقات والنقص الوظيفيِّ والحسيِّ لبعض أعضاء الجسم، ومن جهة ثانية، القناعة بأن الأفراد الذين يتمُّ تصنيفهم في فئات جامدة وثابتة الحدود، يمتلكون أيضاً شخصيةً غنيةً وخصبةً ومنتجةً. بمعنى آخر، يقوم التصنيف بتنظيم حياة الأشخاص في حالة إعاقة، ولكنه يتجاهل بعض القدرات الكامنة داخلهم، ويعزلهم غالباً عما يدعى بالأغلبية. ولكي نشرح جانباً مما جاء في هذا الفصل، سننقل الدراسة التي قدمناها حول الحالة التالية: طرحنا سؤالاً على والدة خالد ن (مصاب بالتوحد، 13 عاماً، سورية) يتعلق بمسألة الأقلية والأكثرية وما انطباعها حول وضع ابنها حيال تصنيف المجتمع له في فئة "المعاقين". أكدت من دون تردّد ما يلي: "أعتبر ابني من الأغلبية الأصحاء، فهو ينسجم مع الأشخاص السليمين أكثر من أصحاب الإعاقة الذين هم في مدرسته. إنّه لا يحب التعامل مع الأصدقاء في المدرسة بقدر ما ينسجم مع ناس عمليين، فيقوم بما يطلبونه منه". لكن هذا التأكيد- المتضمن للكثير من النقاط الواجب مناقشتها- لم يصمد طويلاً، لأن الأم، وبعد عدّة أسئلة حول مدى اختلاف ابنها عن الآخرين، وحول إمكانية نسيان الـ"معاق" لإعاقته؟ أخبرتنا وقائع ذات دلالات عميقة: "لقد

وقعتُ في مواقف حرجة جداً، فعندما أسير مع ابني في الطريق، يتحرش الأطفال به، ويبدأ بالحديث معهم، ولكنه يتحدث بأمور لا يفهمونها، فينظرون إليه باستغراب واستهزاء. وإذا أردتُ أن أقطع الشارع، فإنه، في كثير من الأحيان، يرمي بنفسه ولا يكثرث إلى مرور السيارات، فتقف السيارات ويغضب السائقون، ويجرحوني بكلماتهم وصراخهم. أعود إلى المنزل وأبكي، فيبكي هو معي ويقول لي لا تبكي ماما، من الذي أبكك؟".

إن ما قالته والدة خالد ليس استثنائياً، فهو يجسد طموح أم تسعى لأن يكون ابنها متكيفاً مع الناس، ومقبولاً اجتماعياً. فهي لم تؤكد فقط أنه ينتمي إلى الأغلبية "الأصحاء"، وإنما حاولت أيضاً إبراز الاختلاف وعدم الانسجام بينه وبين الطلاب الآخرين، أولئك الذين يحملون إعاقات مثله. وكأنها تقول إنه يذهب إلى مركز لرعاية الأطفال المصابين بالتوحد، إلا أنه لا ينتمي لهذا المركز، أو حاولت القول محقة لا يمكن اختزال شخصية ابني "فقط" إلى هذا المركز. وهنا بدا لنا واضحاً أن وظيفة هذا المركز هي رعاية الأطفال ومساعدتهم على الاندماج في المجتمع، ولكنه، في الوقت ذاته، مصدرراً للعار في كثير من الأحيان، لذلك يحاول الأهل التبرؤ من اسمه أو من التصريح علناً بأن أطفالهم يرتادونه. تكلمت والدة الطفل خالد بلسان المجتمع، وأرادت أن يكون ابنها عضواً من أعضائه، فاعلاً ومنتجاً، وبعيداً عن الأشخاص المهمشين. إذاً، ما قالته والدة الطفل خالد، حيال سؤال الأقلية والأغلبية، يلخص طموح أم تتمنى أن يكون ابنها فرداً من أفراد المجتمع، قادراً على الاندماج وليس مطروداً، وأن يكون مشابهاً في سلوكه وأفكاره للآخرين وليس مختلفاً. ولكن عندما طُرحت عليها أسئلة تتعلق بالمعانة اليومية التي تتحملها الأسرة، أقرت الأم بالواقع المرير الذي تعيشه، وتحدثت عن نتائج اختلاف سلوك ابنها مقارنة بالمعايير السائدة من حوله. كما أشارت إلى العقوبات التي يتلقاها جراء مخالفته لما هو مألوف. إنها حياة أسرة مشبعة بالامتحانات اليومية، وبفعل المقاومة. أسرة تحاول التقليل من صور اختلاف سلوك ابنها وتصرفاته، لم لهذا الاختلاف من عواقب وخيمة على المستوى النفسي والاجتماعي.

إن للتصنيف وظائف تنظيمية وإدارية ذات أهمية واضحة، لكن لا ينبغي تحويل هذا التصنيف إلى سجن للذات وتقييد القدرات التي تمتلكها. فالذات الإنسانية قادرة على تخطي الفئة التي وضعت فيها، وهو تخطى مرهون بالشروط والظروف المحيطة بها. ليس الإنسان نسخة مطابقة للآخرين أو ليس هو صورة طبق الأصل عن نموذج واحدٍ ووحيدٍ، كما أنه ليس عبداً مستسماً وخاضعاً لما تتضمنه فئة ما. إن الإنسان، سواء كان حاملاً لإعاقة ظاهرة أو خالياً منها مؤقتاً، هو خالقٌ لوسطه، ويؤثر هذا الأخير، فيما بعد، في حالة الإنسان بشكلٍ إيجابيٍ أو سلبيٍ.

عبر صفحات الفصل الخامس المعنون الأشخاص في حالة إعاقة ما بين الاستقلالية (الحرية) والدمج وإعادة التأهيل (التبعية) ناقشنا العديد من الأفكار المهمة المتعلقة بميدان الإعاقة، إذ بدأنا هذا الفصل بالتساؤلات التالية: هل يمكن تمييز "الشخص في حالة إعاقة" بناءً على فكرة الاستقلالية أو قياساً بمدى اعتماده على الآخرين؟ وهل يشعر "الشخص في حالة إعاقة" أكثر من غيره بضرورة وجود الآخر وحضوره إلى جانبه، أم أن كل إنسان، بوصفه كائناً اجتماعياً، بحاجة إلى حضور هذا الآخر؟ هل اعتماد "الشخص في حالة إعاقة" على الآخر في أكله وشربه ولباسه يُعزّز من أوجه إعاقته في نظر الآخرين؟ وإذا كان الجواب بالإيجاب، ماهو وضع الأطفال حديثي الولادة أو الكبار في السن؟ هل يمكن القول: إن الاستقلالية

هي عبارة عن مقياس من الدرجات، وإنه كلما نال الشخص درجات أقل من الاستقلالية اقترب أكثر من دائرة الإعاقة و"المعاقين"؟

لقد عرضنا الكثير من الحالات في هذا الفصل، ومن ضمنها حالة السيد خلدون سنجاب، فبعد شرح حالته وتطورها وما هي الأعمال التي يمارسها على الرغم من الإعاقة التي يعاني منها، وبعد اقتباس آرائه وعرض بعض الفيديوهات والمقابلات التي سُجلت له، توصلنا إلى ما يلي: لقد أوجد فعلاً المقاومة والإصرار لدى خلدون حالة من الاستقلالية الواضحة، فيما برز دور أفراد أسرته، والأدوات الموجودة حوله بوصفها عناصر أسهمت، وما تزال تسهم في تعزيز صور وأوجه الاستقلالية لديه. فتحوّل خلدون من جسد مستلقٍ على سرير، يعتمد في أكله وشربه وتنقّسه على أفراد وآلات، إلى شخص لديه من المخيلة والقدرة على التمييز والإدراك ما يخوّله لأن يكون مصدراً للمعرفة، ومختصاً في البرمجة، ومؤهلاً لكي يعتمد الآخرون على معلوماته وخبراته. فليس من المهم دائماً امتلاك أيدي من أجل التعامل مع الحاسوب، بل الأكثر أهمية هو القدرة على اكتشاف البديل، والقدرة على جعل هذا البديل مُنتجاً ومستقلاً في آلية عمله ومعبراً عن الـ أنا الحرّة والواعية. لذلك ينبغي علينا إعادة صياغة الصورة المألوفة والسائدة بصدد الإنسان، فليس هو، فقط، ذاك الكائن الذي يمتلك أطرافاً أربعة تؤدّي وظائف محدّدة، ولكنه هو أيضاً كائن عاقل، ومُفكّر، ولديه مخيلة خصبة تساعده على اكتشاف حلول جديدة ومُتجددة إزاء الكثير من المشكلات وألغاز الحياة. وإذا كانت الأيدي والأرجل تقود الشخص إلى حالة من الاستقلالية، فإنّ المخيلة والرغبة في الاستمرار يخلقانها. باختصار، إن خلدون يتمتع، أو هو يشعر أنّه يتمتع بنمط من الاستقلالية، إنّه يعيشها في معظم لحظات حياته.

ولقد ناقشنا في الفصل السادس والأخير أفكاراً مثل **الاختلاف والاعتراف**، وأكدنا على فكرة أن من أهم المعايير التي ينبغي العمل عليها هي الإقرار والاعتراف بوجود أشخاص مختلفين في أشكالهم، وفي سلوكهم، وفي نمط حياتهم، وفي صورة الاستقلالية التي يتمتعون بها. إنهم أشخاص يؤلفون أنموذجاً من ضمن نماذج عديدة يتكوّن منها المجتمع، وهو أنموذجٌ يمثّل بنيةً أساسيةً من ضمن بناء المتعدّدة، والتي ينبغي الاعتراف بوجودها، ومنح أصحابها (هذا الأنموذج) الحقوق والواجبات، وكل ما يؤهلهم لكي يتمتعوا بصور المواطنة. إنّ الاعتراف بالآخر - بغض النظر عن اختلافه الجسدي أو الحسي أو النفسي أو الاجتماعي - هو خلقٌ جديدٌ لهذه الـ"ذات"، وهو الذي يعطيها الضوء الأخضر من أجل عبور عتبة المجتمع وتجاوزها نحو داخله. الآخر هو مرآة الـ"ذات"، ومُحدّثها والمُصغي لكلامها، وهو صداها، وابتعاد هذا الآخر أو وضع الـ"ذات" المصابة بإعاقة في عزلة تحيط بها أسوار من الأفكار السائدة والمعايير الجامدة يحكم عليها، غالباً، بالموت البطيء.

الخاتمة

في خاتمة البحث اقترحنا التعريفات التالية والتي هي بمثابة جهات نظر، ونقطة انطلاق لأبحاث أخرى:

الإعاقة: هي نقص أو خللٌ مؤقتٌ، قد يكون عضويّاً، و/ أو حسيّاً، و/ أو حركيّاً، و/ أو عقليّاً، و/ أو اجتماعيّاً. وهذا النقص أو الخللٌ قد يعطل مؤقتاً وظيفة عضو من أعضاء جسم الإنسان من دون تعطيل وظائف أخرى؛ لذلك لا ينفي (الخلل) قدرات

حركية أو حسية أو عقلية كامنة وموجودة بالقوة لدى المصاب به. والنقص أو الخلل هو مؤقت، وسيبقى مؤقتاً لأن علاجه وإمكانية الشفاء منه مرتبطان بعتبة معرفية لا يمكن الجزم بلحظة تخطيها.

شخص في حالة إعاقة: هو ذات إنسانية تمتلك قدرات مختلفة ومتفاوتة، مقارنةً بقدرات الذات الأخرى. وهو شخص يستطيع- مثل كل الأفراد- ممارسة حريته وإحساسه ووعيه عندما تسمح بذلك الأطر الطبية، والاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية والسياسية المحيطة به. هو شخص ليس معاقاً طالما يستطيع إيجاد معايير الخاصة التي تسمح له بتحقيق نمط معين من التوازن والاستقرار الذاتي والاجتماعي. بالمقابل، هو معاق في الحالة التي يكون فيها عاجزاً عن إبداع معايير جديدة، سواءً كان سويّاً أو غير سوي. إنّه شخصٌ مختلفٌ في متطلباته واحتياجاته، ولكن اختلافه لا يمنعه من الفاعلية، فهو (الاختلاف) بمثابة تنوعٍ جوهريٍّ داخل عالمنا الحاضر للأفراد والمجتمعات.

معياري الإعاقة: إنّ معيار صحة شخص أو معيار توازنه أو استقلاليتيه أو إنتاجه، لا يكمن في مدى تشابه حالته مع حالات الآخرين، ولا يتجسّد في تكراره لسلوكهم أو في تقليده لنمط حياتهم، وإنّما يتمثّل معيار كل ذلك في استطاعة الشخص تحقيق الصحة والتوازن والاستقلالية انطلاقاً من الإمكانيات والقدرات الموجودة والمتبقية لديه، وبالتعاون مع بنى الوسط الحاضنة له. بالمقابل، كل شخص، من دون استثناء، يعجز عن بلوغ الصحة والتوازن والاستقلالية مع أن الظروف المناسبة متوفّرة، فيمكن تصنيفه على أنّه في حالة إعاقة. وليس معيار الإعاقة الاختلاف: فالاختلاف في الشكل، والاختلاف في نمط الاستقلالية، والاختلاف في استخدام كل الحواس أو بعضها لا يشير إلى أن حامل هذا الاختلاف محرومٌ- بسبب هذا الاختلاف- من أن يحيا أو أن يعيش وجوده مثل الآخرين؛ لأن معيار الإعاقة هو عدم الفعل مع القدرة عليه أو هو التقصير في خلق معايير جديدة مع توفّر الظروف لإنجاز ذلك، أو هو تجاهل القدرات المتبقية لدى الشخص مع إمكانية استثمارها. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ معيار الإعاقة هو الذي يُنتج تصنيفات يمكن تعديلها أو تغييرها من مرحلة إلى أخرى، وهو الذي يُلغي التصنيفات الجامدة والثابتة، وهو الذي يقود إلى تصنيفات قابلة للتفنيد باستمرار، لأن الطبيعة الإنسانية غنية ومتجددة، وخالقة، وتسعى دائماً إلى تحقيق آمالها التي لا تحدّها عتبات.

عن الكاتب

ماهر اختيار كاتب وباحث سوري، حاصل على درجة الدكتوراة في الفلسفة، اختصاص "الابستمولوجيا وتاريخ العلوم" من جامعة باريس 7 "ديدرو" في فرنسا.

عن مبادرة الإصلاح العربي

"مبادرة الإصلاح العربي" هي مؤسسة عربية رائدة ومستقلة للبحوث الفكرية، تأسست عام 2005 لصياغة برامج منبثقة عن المنطقة من أجل تحقيق التغيير الديمقراطي. تلتزم المبادرة في عملها مبادئ الحرية والتعددية والعدالة الاجتماعية. وتقوم بالأبحاث السياسية، وتحليل السياسات، وتقدم في الوقت نفسه منبراً للأصوات المتميزة والشابة. يشرف على عمل "مبادرة الإصلاح العربي" مجلس الأعضاء وهيئة تنفيذية.

- نقوم بإنتاج بحوث أصيلة يقدمها خبراء محليون، وننتشرها مع مؤسسات عربية وعالمية لنشرها وتوزيعها.
- نسعى لتحفيز الأفراد والمؤسسات على تطوير رؤيتهم الخاصة للحلول السياسية والاجتماعية.
- نقوم بحشد الأطراف المعنية لبناء تحالفات تسعى لتحقيق التغيير.
- نهدف لأن تشهد الدول العربية صعود مجتمعات ديمقراطية عصرية.



مبادرة الإصلاح العربي، شباط / فبراير 2016

www.arab-reform.net

© 2016 مبادرة الإصلاح العربي تحت رخصة المشاع الإبداعي، [اضغط لقراءة الرخصة الكاملة](http://creativecommons.org/licenses/by-nc-sa/4.0/)

contact@arab-reform.net